

الانتفاضة الى ما هو اسوأ في الداخل، وفي الخارج» (الاهرام، ١٦/٢/١٩٨٨). وكان مبارك استقبل رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، الذي وصل الى القاهرة في زيارة تستغرق يوماً واحداً. وقد نقل الرفاعي الى مبارك رسالة من الملك حسين؛ كما نقل رد مبارك عليها. وأعلن الرفاعي: «اننا نصر على عقد مؤتمر دولي للسلام بدعوة من السكرتير العام للأمم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بالإضافة الى جميع أطراف النزاع، بما فيها م.ت.ف. للتوصل الى سلام دائم وعادل وشامل». وقال الرفاعي ان انتفاضة الارض المحتلة سوف تستمر الى ان تزول الاسباب التي دفعت اليها. وذكر ان الانتفاضة غيّرت الكثير من المعادلات السياسية، ودفعت الى المزيد من الاهتمام بضرورة ايجاد حل عادل يضمن انتهاء الاحتلال (المصدر نفسه، ١٦/٢/١٩٨٨).

• نددت لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان، في جنيف، بالجرائم التي ترتكبها اسرائيل في الاراضي المحتلة. وقد تم التصويت على قرار بهذا الشأن بأغلبية كبيرة، بينما امتنعت الولايات المتحدة الاميركية واليابان ودول اوربية غربية عن التصويت (البعث، ١٦/٢/١٩٨٨).

تنكراً لاتفاقيتي كامب ديفيد، ومحاولة لافشال المسار السياسي (يديعوت احرونوت، ١٦/٢/١٩٨٨).

• قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، انه يرفض اقتراح وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتز، بشأن المناطق المحتلة. وتطرق شارون، في اثناء جولة على مصانع الكيوتسات الاقليمية في منطقة النقب، الى الوضع في المناطق المحتلة، فقال: «نحن نقرب مما يسمى حالة طوارئ». اليوم لا يسخرون مني لأنني حذرت من الوضع الجديد الذي نتج والذي يلزم باتخاذ سبل جديدة» (يديعوت احرونوت، ١٦/٢/١٩٨٨). على الصعيد ذاته، قال وزير الدفاع، اسحق رابين، انه يؤيد مبدأ «سلام مقابل أرض»، لكنه يرفض، بشكل قاطع، «سلاماً مقابل الارض كلها»؛ وأضاف انه يؤيد سلاماً بدون اقتلاع مستوطنات (معاريف، ١٦/٢/١٩٨٨).

• قال الرئيس المصري، حسني مبارك، في تصريحات للصحافيين شرح فيها دوافعه الى تقديم مبادرته: «ان استمرار استخدام العنف ضد المواطنين في الارض المحتلة الذين يشعرون بالظلم سوف يفاقم الاخطار. ولذلك، فنحن نقول انه لا بد من ان نمضي في اتجاه الحل السريع، ولا ننتظر لأن تتطور